"ملفقة"، وتهدف إلى توجيه رسالتين: الأولى للعالم الغربي تزعم أن الفكر الديمقراطي ودولة المواطنين وما يطرحه بشارة في هذا الصدد هو مجرد غطاء لمخالفات أمنية، فيما الرسالة الثانية موجهة إلى العرب في إسرائيل، وتهدف إلى تخويفهم من الخطاب الذي يطرحه حزب التجمع. وأكد على أن القضية هي قضية سياسية محضة، وأن "شخصنتها" تخفي الأهداف التي تكمن وراء هذه الحملة.

"الهدف، التصفية السياسية"

وأكد رئيس كتلة حزب التجمع في الكنيست، النائب جمال زحالقة، على أن "الدكتور بشارة والتجمع ينفيان جملة وتفصيلاً كل التهم التي وجهها "الشاباك" والشرطة ضد الدكتور عزمي بشارة". واعتبر زحالقة أن "هذا ملف سياسي يهدف إلى التصفية السياسية ويحوي تهماً أمنية ملفقة. وجاء هذا الملف من دوافع أيديولوجية بسبب المواقف الفكرية المعروفة لبشارة حول كل ما يخص تحويل قضية الديمقراطية إلى مشروع مناهض للصهيونية عبر فكرة دولة جميع مواطنيها، وكذلك فيما يطرحه من تحد قومي والمطالبة بحقوق قومية كاملة للفلسطينيين في إسرائيل". ورأى أن قضية بشارة هي "عملية انتقام سياسي بسبب فشل إسرائيل في عدوانها على لبنان، والهستيريا التي أصابت المؤسسة الإسرائيلية وهوسها بترميم قوة الردع الإسرائيلية تجاه العرب ... كل العرب، بما في ذلك المواطنون العرب في إسرائيل. ومن المعروف أن "الشاباك" مختص في تلفيق الملفات، وهو يريد أن يحسم النقاش السياسي والفكري في غرف التحقيق وفي قاعات المحاكم. سبق أن أعلن "الشاباك" قبل البدء في التحقيق أن فكرة دولة المواطنين هي فكرة تآمرية على إسرائيل، كما سبق أن أعلن أنه سيحبط كل نشاط لتغيير طابع الدولة كدولة يهودية ديمقراطية، حتى لو جرى ذلك ضمن القانون. وهذا الكلام يعني أن "الشاباك" يضع نفسه رسمياً فوق القانون، ويصرح بشكل علني بأنه بوليس سياسي له الحق بالتحكم في العمل السياسي العربي".

وأشار زحالقة إلى أن "هناك حملة شاملة ضد المواطنين العرب الذين عرّفهم "الشاباك" بأنهم خطر إستراتيجي. و"الشاباك" كما هو معروف ليس مؤسسة أكاديمية أو بحثية، وإنما سلطة تنفيذية، وينبع من ذلك أن "الشاباك" ينوي القيام بخطوات قمعية اتجاه المواطنين العرب، وقضية الدكتور عزمي بشارة هي أول خطوة في هذه الهجمة الجديدة".

وذكّر أن بشارة "تعرض في الماضي إلى ملاحقة سياسية، حيث تم تقديمه للمحكمة مرتين، وحاول خلالها "الشاباك" والمستشار القضائي للحكومة منعه ومنع حزب التجمع من خوض الانتخابات. لكن هذه المرة نحن أمام مرحلة جديدة، حيث الهدف ليس الملاحقة السياسية، وإنما التصفية السياسية؛ لأن مواقف بشارة المبدئية والوطنية والديمقراطية تغضب المؤسسة الإسرائيلية، وبالمجمل لم تعد إسرائيل تتحمل الدكتور عزمي بشارة ومواقفه".

وتطرق إلى الخطوات التي سيتخذها حزب التجمع لمواجهة الهجمة عليه وعلى رئيسه، وقال "إن التجمع ينظم حملة مضادة، وهناك اتفاق بين القوى المركزية في الساحة السياسية العربية على تنظيم نشاطات احتجاجية في كل القرى والمدن العربية".

وحول احتمالات عودة بشارة إلى البلاد، قال زحالقة "نحن لسنا أمام حالة تحقيق عادي، وإنما أمام محاولة تصفية سياسية وقواعد لعبة جديدة. وأعلن الدكتور عزمي بشارة بوضوح أنه لن يخضع لقواعد اللعبة التي تحاول السلطة الإسرائيلية أن تفرضها عليه في محاولة لتصفيته سياسياً. ولهذا السبب، كان هناك تروٍّ وتريث في العودة وتأجيل العودة، ولكنه سيعود إلى البلاد".

اليمين الإسرائيلي يشن هجمة على بشارة والعرب

وفي أعقاب النشر عن التهم الموجهة لبشارة، بدأ أعضاء الكنيست من الأحزاب الإسرائيلية اليهودية بشن حملة ضد بشارة. واعتبر المرشح الأقوى لرئاسة حزب العمل ورئيس "الشاباك" الأسبق عضو الكنيست عامي أيالون، أنه في حال ثبتت صحة الشبهات الخطيرة ضد بشارة، فإن هذه ستكون "خيانة خطيرة وتحتم تنفيذ إجراءات ضد القوميين المتطرفين مثل بشارة".

وطالب عضو الكنيست ايفي ايتام من حزب "الوحدة القومية" اليميني المتطرف جهاز الأمن الإسرائيلي بإجراء تحقيق أمني مع جميع أعضاء الكنيست العرب، الذين زاروا "دولاً عدوة"، في إشارة إلى دول عربية لا تقيم أية علاقات مع إسرائيل. وأضاف ايتام أن "بشارة ليس حالة استثنائية بين أعضاء الكنيست العرب، والشبهة بأنه استغل حصانته البرلمانية لينقل أموالاً لمنظمات إرهابية تستوجب تحقيقاً جذرياً مع أعضاء الكنيست العرب، الذين قد يكونون على علم أو ساعدوا بالفعل على تنفيذ الخيانة".

وقال رئيس حزب المفدال اليميني المتطرف عضو الكنيست، زبولون أورليف، إن "الشبهات ضد بشارة تثبت أن حصان طروادة يستخدمه طابور خامس قد تسلل للكنيست".

وطالب أورليف سلطات الأمن الإسرائيلية "بإلقاء القبض على بشارة في أي مكان في العالم يحاول أن يجد مأوى فيه، وإحضاره إلى إسرائيل لمحاكمته على الخيانة".

ودعا رئيس كتلة حزب "شاس" في الكنيست يعقوب مرغي الشرطة إلى إصدار أمر اعتقال بحق بشارة والعمل على اعتقاله في الخارج وتسليمه لإسرائيل.

وقال عضو الكنيست ران كوهين من حزب "ميرتس"، إن "تهمة تجنيد أموال من أجل العدو خطيرة، وعلى بشارة الامتثال في إسرائيل وتسليم نفسه". ودعا عضو الكنيست يسرائيل حسون، من حزب "إسرائيل بيتنا" اليميني المتطرف، إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية لفحص "التصنيف الأمني" لأعضاء الكنيست العرب. واعتبر عضو الكنيست أرييه إلداد، من حزب "الوحدة القومية"، أن "بشارة هو ممثل مخلص لجمهور ناخبيه، لأن الكثيرين من عرب إسرائيل يتعاونون مع العدو".

"شرعية وجودنا أقوى من انفلات اليمين العنصري"

من جانبه، لفت رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، شوقي خطيب، إلى أن "ما نُشر لا يزال في إطار تحقيق وتوجيه تهم. وفي تقديري، أنه لا يمكن القول الفصل على أساس هذه المرحلة من توجيه التهم. الأمر الآخر هو أن ما يجري الآن ليس بعيداً عن نهج "الشاباك" اتجاه الجماهير العربية وقياداتها، فهذه الحملات لم تبدأ اليوم، وإنما نحن نرى الآن استمراراً لهذه الحملة. فقد كانت الحملة في الماضي ضد الحركة الإسلامية وقياداتها، والآن هي مستمرة ضد عزمي، والتجمع موجود اليوم في مواجهة هذه الهجمة. كذلك، فإن إضفاء صبغة اللاشرعية ليست جديدة، فهذه السياسة الإسرائيلية مستمرة منذ سنوات طويلة. ونرى ذلك بوضوح في البرلمان ضد قيادة النواب العرب فيه".

وحول الانعكاسات المحتملة لهذه الهجمة على العرب في إسرائيل، قال خطيب "إننا كجماهير عربية واجهنا حملات التحريض علينا بوحدتنا. إن الجمهور العربي الفلسطيني يعرف أن على صخرة وحدته تتكسر كل المؤامرات ضده. وفي تقديري، إننا لن نترك أحداً من أبنائنا ولا من أحزابنا وحده، لذلك فقد أعلنت عن أننا باشرنا في إعداد نشاطات في داخل قرانا ومدننا لإظهار الوجه الحقيقي لهذه الهجمة والتصدي لها".

بدوره، أشار النائب محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، إلى إن "اليمين الإسرائيلي العنصري زاد في الأيام الأخيرة من انفلاته اتجاه الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل، بهدف وضع علامة سؤال على شرعية وجودنا في وطننا وعلى أرضنا". وقال بركة "اليمين ليس بحاجة إلى حدث كهذا أو ذاك، ليثير قضية وجودنا في وطننا، وهناك من يريد أن يبني نفسه سياسيا، أو يُحسن وضعية حزبه في الشارع الإسرائيلي من خلال رصيد عدائه للعرب، كما هو الحال مع حزب المفدال اليميني المتطرف وزعيمه زبولون أورليف، الذي يحاول إعادة بناء حزبه من خلال نشاط متزايد يهدف إلى إخراج العرب من الحلبة السياسية، ومن ثم من وطنهم، من خلال حزمة قوانين عنصرية يبادر لها في الكنيست".

وأضاف بركة أن "اليمين العنصري، ولكن أيضاً المؤسستين السياسية والاستخباراتية في إسرائيل، يتعمدون بث أجواء التخويف والترهيب في الشارع الإسرائيلي، في كل ما يتعلق بنا كعرب، وهذا يظهر بوضوح في تقرير جهاز "الشاباك"، الذي يعتبر العرب في إسرائيل خطراً إستراتيجياً، وهذا يؤكد أن شرعية وجودنا مطروحة أيضاً، في هذه الدوائر وعلى أعلى المستويات. إن هذه الأجواء لا يمكن أن تردعنا عن نضالنا العادل من أجل حقوقنا المدنية والقومية، وما حققناه حتى اليوم في معركة البقاء المتواصلة والحقوق التي لا تزال مهضومة، هو بفضل هذا النضال، وليس منّة من حكومات إسرائيل واليمين، ولذلك فإن شرعية وجودنا أقوى من انفلات اليمين العنصري".

وفي المقابل، حذر بركة من "توجهات انعزالية في صفوف الجماهير الفلسطينية، فهناك ضرورة لإجراء حوار جدي ومعمق مع أوساط يهودية لضمها إلى نضالنا العادل ضد هذه الهجمة الفاشية، لأن ما يبدأ ضد العرب لن يتوقف عندهم، بل سيتوغل إلى قطاعات أخرى في داخل المجتمع الإسرائيلي، وهذا ما تدركه أوساط يهودية واسعة، نحن بحاجة إلى وقوفها إلى جانبنا في معركتنا".

وعقب على قضية بشارة رئيس الحركة الإسلامية الشيخ رائد صلاح، الذي تعرض لحملة مشابهة للحملة التي يتعرض لها بشارة، وقضى حوالي ٣٠ شهراً في السجن منذ العام ١٩٩٣، وقال "لا شك في أن الجماهير العربية الفلسطينية في الداخل لا تزال تواجه مطاردة أمنية من قبل المؤسسة الإسرائيلية وبشكل خاص من قبل أذرع مخابراتها. وقد بات واضحاً لدينا أن هذه الأجهزة المخابراتية ترصدنا وتسجل مكالماتنا وتراقب أجهزة اتصالنا في إطارنا الداخلي والعالمي. ويهدفون من وراء ذلك كله إلى حبك تهم وملفات قضائية ضد الحركات السياسية وقياداتها في الداخل الفلسطيني. وقد عاشت الحركة الإسلامية هذه المواجهة مع هذه الأجهزة المخابراتية، ثم ها هي المؤسسة الرسمية تعود مرة ثانية لتطالب بإخراج الحركة الإسلامية عن القانون، لا بل إن بعض الأصوات فيها طالبت على سبيل المثال بطردي إلى خارج البلاد وسحب مواطنتي. وواضح لدينا أن هذا العداء المتواصل لن يستثني أحداً من كل حركاتنا السياسية في الداخل، والمثال على ذلك ها هم بدأوا في مواجهة مكشوفة ضد حزب التجمع وقياداته. لذلك، فإننا نقول بشكل واضح إن الجماهير العربية الفلسطينية في الداخل في خطر، وهذا الخطر يهدد وجودها وبقاءها، وهي مطالبة الآن أكثر من أية مرة مضت بوحدة موقف بين كل الحركات والقيادات لمواجهة هذا الهجوم المخابراتي الأرعن".

ورأى صلاح أنه "من الضعف أن نستخدم كلمة تضامن فيما بيننا في هذه الظروف، لأن المطلوب أبعد من ذلك، وهو أن يكون الجميع على يقين، على صعيد الحركات السياسية وقياداتها، أنه لن يفلت أحد منا من حملة الأجهزة المخابراتية الإسرائيلية المتواصلة ضدنا. ولذلك، المطلوب ليس تضامناً فحسب، وإنما وحدة حال، نصمم من خلالها على ألا نسمح للمؤسسة الإسرائيلية بأن تنفرد بأي من حركاتنا أو بأي من قياداتها".

فلسطينيون يحيون ذكرى النكبة في مجدو. (أ. ف.ب)